



نخيل نيوز - متابعة

كشف ائتلاف دولة القانون، اليوم الخميس، عن الأسباب الرئيسية وراء تمسكه بحقيبة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في التشكيلة الحكومية، مشيراً إلى أن الاختيار يرتبط برؤية الائتلاف لبناء مؤسسات الدولة وليس لمجرد توزيع المناصب. وقال عضو الائتلاف صلاح بوشي في تصريح: إن "تمسك دولة القانون بوزارة التعليم العالي ينطلق من كونها ركيزة أساسية في مشروع بناء الدولة، والقدرة على إنتاج المعرفة وصناعة الكفاءات من داخل الجامعات العراقية". وأضاف بوشي، أن "التعليم العالي يمثل العمق الاستراتيجي لأي إصلاح مؤسسي، وهو القناة الأساسية لإعادة بناء القيم المؤسسية، وتعزيز الهوية الوطنية، فضلاً عن أهمية ربط مخرجات التعليم الجامعي بحاجات التنمية الفعلية ومتطلبات سوق العمل". وأوضح، أن "دولة القانون تتعامل مع هذه الوزارة كمنصة لإعادة تأسيس قطاعات الدولة على أسس علمية رصينة، وضمن مشروع إصلاح متكاملاً، وليس كجزء من عملية توزيع الحقائق الوزارية التقليدية".